الوضع الاقتصادي العام في سوريا

وحدة الدراسات و البحوث

www.asocenter.org
info@asocenter.org
(+964) 751-4413372

مركز آسو للاستشارات والدراسات الاستراتيجية

Analysis and Strategic Study Organization (ASO)

هي مؤسسة بحثية تغطي مجالا إقليميا واسع النطاق، تهتم بمتابعة التطورات على ساحة جيواستراتيجية واسعة تشمل بلاد الشام بصفة خاصة والشرق الاوسط بصفة عامة، مع الاهتمام بالشأن السوري والعراقي، وللمركز مقر في سوريا والعراق.

يعمل المركز على تقديم مساهمات فكرية ومعرفية جادة تعني المنطقة وتؤثر في مستقبلها في مجال الاستشارات والدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والإدارية والأمنية واستطلاعات الرأي والتدريب الإداري.

انطلاقا من مبدأ الجودة والتميز في خدمة المجتمع الذي شكل الدافع الرئيس للعملية التنموية، جاء إنشاء مركز آسو للاستشارات والدراسات الاستراتيجية لتكون مركزا للتفكير وصنع السياسات العامة محليا واقليميا واعداد وتأهيل وتنمية كوادر وقيادات على درجة عالية من المهارة والعلم الحديث في المجالات المختلفة.

حقوق النشر محفوظة © 2020

الفهرس

الفهرس..... ٢
مقدمة: *٣*
أسباب تردّي الوضع المعيشي للمواطنين في مناطق الإدارة الذاتية: *٣*
١-الحروب المتتالية: ٣
٢-السياسات الخاطئة للإدارة الذاتية: ٤
٣-حالة الحصار: ٤
٤-الحرائق التي استهدفتْ محصول القمح، الصيف الماضي: ٤
النتائج: *٥*
التوصيات: *٥*
الإدارة الذاتية: ٥
الحكومة المركزية: ٦
المجتمع الدولي: ٦

مقدمة:

ما زال الاقتصاد السّوري مستمراً في الانهيار، وخسائره تزداد سنةً بعد أخرى. وفق تقديرات محلية ودولية فقد تجاوز حجم خسائر الاقتصاد السوري، منذ بداية الأزمة السورية وحتى الآن، ٤٠٠ مليار دولار.

وبحسب مؤشرات الخسائر، فقد تراجع الناتج المحلي الإجمالي من ٦٠مليار دولار عام ٢٠١١ إلى نحو ١٠ مليار دولار عام ٢٠١٩، كما تراجع حجم الموازنة العامة للدولة من ١٨,١ مليار دولار إلى نحو ٨مليارات دولار في العام ٢٠٢٠.

واستناداً إلى الإحصائيات الأخيرة، فقد تصدّرتْ سوريا قائمة الدول الأكثر فقراً، حيث وصلت نسبة الفقر إلى نحو ٩٠٪ ونسبة البطالة إلى نحو ٨٠٪، فارتفاع الأسعار يقدّر بـ ١٥ ضعفاً منذ العام ٢٠١١إلى الآن، في مقابل عدم زيادة الأجور أكثر من ٢,٨ضعفٍ، فمعدّل الرواتب للموظفين الحكوميين هو ٥٠ ألف ليرة سورية للموظف، فيما متوسط الإنفاق الشهري للأسرة السورية يزيد على ٢٥٠ألف ليرة سورية.

بطبيعة الحال، فإن الوضع الاقتصادي العام في البلاد أثّر في الوضع الاقتصادي في المناطق الخاضعة لسلطة الإدارة الذاتية، فبرغم حالة الأمن والاستقرار النسبية فيها، مقارنةً بها في المناطق الخاضعة لسيطرة المجموعات المعارضة المسلّحة والمناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة السورية، إلا أنّ الوضع في مناطق سيطرة الإدارة الذاتية ليس أحسن بكثير منه في مناطق سيطرة باقي القوى، وتعيش المنطقة حالة من الركود الاقتصادي، وتدهوراً للوضع المعيشي، وزيادة نسبة الفقر قياساً إليها في السنوات السابقة والسنوات التي سبقت الثورة السورية، لكنْ حالة الحصار التي تستمر منذ سنوات حتى يومنا هذا، إضافة إلى حالة التّأهب والدفاع المستمرة منذ العام ٢٠١٢ مع أول هجوم للمجموعات المتطرفة على مدينة سري كانيه (رأس العين) ومن ثم هجوم تنظيم داعش على مدن المنطقة، وتكلفة الحرب الكبيرة، وصولاً عند العدوان التركي على كل من عفرين وسري كانيه وتل أبيض، كل هذه زادتْ من تأزّم الوضع الاقتصادي للمواطنين في المنطقة؛ ما أدى إلى كوننا اليوم أمام وضع معيشي صعب، يعيشه المواطنون في المنطقة، دون وجود أي خطة من قبل الإدارة الذاتية، حتى الآن، لحماية المواطن.

أسباب تردّي الوضع المعيشي للمواطنين في مناطق الإدارة الذاتية :

١-الحروب المتتالية :

لم تعرف الاستقرارَ المناطقُ الكردية وغير الكردية، الخاضعة لسيطرة الإدارة الذاتية منذ العام ٢٠١٢ -تاريخ أول هجوم للمجموعات المتطرفة على مدينة سري كانيه لأول مرة، وحتى يومنا هذا. فقد تتالتْ الحملات العسكرية التي استهدفت المنطقة، إذ بعد الهجوم الذي نفذته المجموعات الإسلامية الراديكالية على مدينة سري كانيه، وأدّتْ لحركة نزوحٍ هائلة من المدينة، جاء هجوم تنظيم داعش على مدينة كوباني، ليؤدي بذلك إلى تدمير البنية التحتية في المدينة وريفها، علاوةً على نزوح أكثر من ٢٥٠ ألف مدني من المدينة وريفها، ناهيك عن التكلفة الباهظة لمواجهة هذا الهجوم. ومنذ معركة كوباني، استمرتْ الحملات العسكرية العكسية لقوات سوريا الديمقراطية على مناطق سيطرة تنظيم داعش، وزادت كلفة الحرب مع اتساع مساحة المعارك ومساحة المناطق المسيطر عليها، فشراسة الهجمات الإرهابية للتنظيم على مدن المنطقة، والتي استهدفت في مجملها أسواق المدن، تناسبتْ طرداً مع انكساراته في المعارك أمام قوات سوريا الديمقراطية، وما إن اقتربتْ الحرب ضد تنظيم داعش من أن تحطّ رحالها، حتى جاء العدوان التركي على مدينة عفرين التي، وبرغم الحصار، كانت تعيش نمواً اقتصادياً ملحوظاً، سواء أكان عبر افتتاح المعامل أم عبر التطور العمراني، لكن العدوان التركي أدى إلى تدمير البنية التحتية للمدينة ونزوح أكثر من ٣٠٠ ألف مدني منها، وتمَّ نهب الممتلكات والمنشآت التي لم تُدمَّر في المدينة .

وفي الوقت الذي لم تكن المنطقة قد تجاوزت صدمة احتلال عفرين، وفي ظل استمرار معاناة العفرينيين، وجّهتْ الحكومة التركية دفّة عدوانها نحو كل من سري كانيه وتل أبيض، لتؤدي بذلك العملية العسكرية المسماة "نبع السلام" إلى تدمير البنية التحتية في كلتا المدينتين. وحسب المعلومات المتوفرة، فقد كان هناك استهداف متعمَّد للبنية التحتية، وأدت كذلك العملية إلى نزوح نحو ٣٠٠ ألف مدني باتجاه المدن التي تخضع لسيطرة الإدارة الذاتية؛ ما زاد من عبء هذه المناطق، والذي بدوره زاد العبء على الإدارة الذاتية أيضاً .

٢-السياسات الخاطئة للإدارة الذاتية :

بطبيعة الحال، لا يمكن تبرئة ذمة الإدارة الذاتية وسياساتها الخاطئة التي أدت إلى حركة هجرة من المنطقة، خاصة من فئة الشباب، وهي اليد العاملة في المنطقة، وذلك نتيجة للقرارات التي أصدرتها الإدارة الذاتية، مثل: قانون واجب الدفاع الذاتي. الذي اضطر نتيجة له الآلاف من الشباب إلى التفكير بالهجرة، نحو الدول الإقليمية المجاورة كتركيا وإقليم كردستان العراق، أو الدول الأوروبية، الأمر الذي تسبب بخللٍ في بنية المجتمع وشحٍّ في اليد العاملة، وكذلك هجرة الرساميل من المنطقة.

يضاف إلى ذلك حالة الفساد في مؤسسات الإدارة الذاتية. في الوقت الذي نجحتْ المؤسسة العسكرية وهيئة الدفاع وقوات سوريا الديمقراطية في دحر أكبر تنظيم إرهابي عرفته البشرية، بفضل تضحيات مقاتلي قوات سوريا الديمقراطية، فقد تغلغل إلى بنية المؤسسات في الإدارة ذوو النفوس الضعيفة، ممن قاموا باستغلال حالة الحرب والفوضى الأمنية لعقد الصفقات، ملتحفين بالقرارات التي عملوا على استصدارها لتغطية مصالحهم الاقتصادية الضيقة، الأمر الذي خلق حالة من فقدان الثقة لدى أصحاب رؤوس الأموال، لافتتاح المشاريع وجذب اليد العاملة في المنطقة، ما زاد من محنة مواطني المنطقة.

٣-حالة الحصار :

شهدت المنطقة، بالإضافة إلى الحروب المتتالية، حالة من الحصار، زادت من تأزم الوضع الاقتصادي، فبالنظر إلى خارطة النفوذ العسكرية في المنطقة، عاشت المنطقة سنوات من الحصار، ففي الجنوب كان تنظيم داعش الإرهابي الذي كان يمنع أي حركة للبضائع إلى داخل المنطقة، وإلى الغرب كانت المجموعات المسلحة المحسوبة على المعارضة السورية التي شاركت في حصار المنطقة، وفي الشمال كانت الحدود مع تركيا التي أغلقتها تماماً أمام أي حركة للبضائع؛ فالمعابر التي تربط المنطقة مع تركيا مغلقة منذ بدء الأزمة السورية وليومنا هذا، وبقي معبر "سيمالكا" مع إقليم كردستان العراق المتنفس الوحيد للمنطقة، والذي بدوره خضع للمزاج السياسي لقيادة الطرفين في كل من غرب كردستان وجنوب كردستان "إقليم كردستان العراق"؛ حيث طوال السنوات الماضية أغلق المعبر وفتح مراتٍ كثيرة، أثّر ذلك بدوره سلباً على اقتصاد المنطقة، وبالتالي على الوضع المعيشي للمواطنين فيها.

فيما بعد، وبرغم أنّ حركة البضائع صارتْ أسلسَ مقارنةً بها في السنوات (٢٠١٣ إلى ٢٠١٨). لكن، بقيتْ التكلفة المالية لإيصال البضائع باهظة؛ فالأتاوات التي تدفع على البضائع القادمة من الداخل السوري من قبل الميليشيات التابعة للنظام السوري أدت إلى ارتفاع أسعار السلع المستوردة.

كما أن احتكار عدد محدود من التجار عمليةَ استيراد السلع أدى إلى زيادة أسعارها، لتحكّمهم في رفع الأسعار وخفضها، وهذا أيضاً خلق في بعض الفترات فقدان بعض السلع من الأسواق، وزاد أيضاً من محنة مواطني المنقطة.

٤-الحرائق التي استهدفتْ محصول القمح، الصيف الماضي :

من أهم أسباب تردي الوضع المعيشي في السنة الجارية هو الكارثة الإنسانية، التي نتجتْ عن الحرائق التي التهمتْ مساحات واسعة من حقول القمح في المنطقة، فقد احترقتْ آلاف الدونمات من حقول القمح في المنطقة، في الموسم الماضي، وأدى ذلك إلى خسائر كبيرة تحمّل عبئها المزارعون في المنقطة، والمنطقة المعروفة باعتمادها الكبير على الزراعة، تزعزع شعور الأمان لدى مواطنيها، بسبب ما حصل. ونتيجة للحرائق التي اتهمت تركيا وتنظيم داعش بافتعالها، لم يتأذّ منها المزارعون، فقط، بل أثرت على حيوات المواطنين بشكل عام، وخلقت حالة من الجمود في الأسواق التي يعتمد انتعاشها على المواسم ويتناسب انتعاشها طرداً مع المنتوج السنوي للقمح والشعير والعدس كمنتجات رئيسة للمزارعين في المنطقة.

النتائج:

بنظرة سريعة لأسعار المواد الغذائية سريعة التحضير، نجد أن تكلفة غداء لأسرة متوسطة الأفراد تتجاوز خمسة آلاف ليرة سورية، فيما الرواتب التي يتقاضاها الموظفون، سواء الحكوميون أو موظفو الإدارة الذاتية، لا تتجاوز مئة ألف شهرياً. في الوقت الذي تجاوز الدولار في المنطقة عتبة الألف ليرة للدولار الأمريكي الواحد، وفي الفترة الأخيرة ثبت الدولار عند عتبة ١٠٥٠ ليرة سورية للدولار الواحد. وفيما بلغ سعر الغرام الواحد من الذهب في أسواق المنطقة ٤٢٥٠٠ ليرة سورية، هذا ناهيك عن الارتفاع الجنوني للسلع الغذائية، فقد وصل سعر الكيلوغرام الواحد من السكر إلى٦٠٠ ليرة سورية، فيما بلغ سعر ربطة الخبز الواحدة ٢٥٠ ليرة سورية، حيث تباع ربطة الخبز بأكثر من السعر المحدّد لها وهو ١٥٠ ليرة سورية للربطة الواحدة. أدى كل هذا إلى تغير في بنية المجتمع، ونمو طبقة هي دون خط الفقر، ولم تكن موجودة في المنطقة قبل الآن، فحسب المعلومات وتقديرات مركز آسو زادت نسبة المتسولين بين المجتمع، كما زادت نسب الجريمة والسرقات في المنطقة، التي كانت قبل الآن تعيب على الفرد الإقدام على التسول، مهما بلغ من الفقر وعسر الحال.

التدهور الاقتصادي أثّر بشكلٍ ملحوظٍ على فئة الأطفال أيضاً، حيث بجولة سريعة على الأسواق نلاحظ أنه زادتْ أعداد الأطفال المتسرّبين من المدارس، والذين انخرطوا في سوق العمل لتأمين لقمة العيش لعوائلهم، بل إن أعداداً لا يستهان بها من الأطفال اتجهوا نحو أعمال لا تناسب بنيتهم الجسدية وأعمارهم، كالعمل في البناء وفي المتاجر المختصة بصيانة المركبات الآلية. بطبيعة الحال، توجّهتْ فئة الأطفال نحو سوق العمل، وحرمانهم من التعليم، سيؤدي إلى ارتفاع نسبة الجهل، وكما هو معروف فإن المجتمعات التي تزداد فيها نسب الجهل تتزايد معها طرداً نسب الجريمة وتنشأ طبقة لا مبالية وعنيفة؛ تؤدي إلى تدهور الحالة المجتمعية في المنقطة بشكل عام. أيضاً أدت الأسباب، سابقة الذكر، للتدهور الاقتصادي، إلى اختيار عوائل بأكملها خيار الهجرة واللجوء إلى أوروبا، الأمر الذي أدى بدوره إلى خللٍ واضحٍ في الهرم المجتمعي في المنطقة.

التوصيات:

لا يمكن تحميل الإدارة الذاتية وحدها مسؤولية كل ما حصل، وما تعيشه المنطقة من تدهور في الوضع المعيشي، برغم أنها تتحمل الجزء الأكبر من المسؤولية؛ كونها حملتْ على عاتقها مسؤولية السلطة في المنطقة، إذ بنَتْ مؤسسات وأنشأت هياكل إدارية وفرضتْ الضرائب وسنّتْ قوانين، كإدارة متكاملة الأركان من حيث المؤسسات والتّسميات، لكن يتحمّل معها كل من الحكومة المركزية في دمشق، والمجتمع الدولي أيضاً مسؤولية ما حلّ بالمنقطة.

الإدارة الذاتية:

١- ضبط الأسعار وتفعيل دور المؤسسات المنوط بها، ومتابعة الأسعار ومحاسبة المحتكرين.

٢- سن قوانين تشجع على جذب اليد العاملة التي هاجرتْ من المنطقة تجاه دول الجوار.

٣- محاربة الفساد في إداراتها ومؤسساتها.

٤- دعم وتسهيل بناء مشاريع لأبناء المنطقة وإزالة العوائق أمامها.

٥- التطبيق الفعلي لإلزامية التعليم ومنع عمالة الأطفال، وذلك عبر تهيئة بيئة مناسبة تدعم عوائل الأطفال لقطع الأسباب التي أدّتْ بهم نحو التسرب من المدارس.

٦- ضبط الأوضاع الأمنية، ومكافحة الجريمة المنظَّمة والسرقات في المنطقة.

الحكومة المركزية:

١- التعامل مع المنطقة كجزء من الدولة وليس كدولة جارة، والتعاطي مع مواطني المنطقة كمواطنين في الدولة السورية، بغض النظر عن الخلافات السياسية مع الإدارة الذاتية.

٢- دعم المواطنين في المنطقة، خاصةً المتضررين من حالة الحصار المفروضة على المنطقة.

٣- العمل على فتح الطرق التي تورد البضائع للمنطقة، ومنع الأتاوات التي تفرضها حواجزها الأمنية وحواجز الميليشيات المتحالفة معها.

٤- التنسيق مع الإدارة الذاتية لرفع المستوى المعيشي في المنطقة.

المجتمع الدولي:

يتحمّل المجتمع الدولي جزءاً كبيراً من الوضع الذي آل إليه مواطنو المنطقة التي تخضع لسيطرة الإدارة الذاتية، فقد غابتْ المشاريع التنموية الفعلية فيها، واقتصرتْ على تقديم سلال غذائية خلال السنوات الماضية، دون الوقوف عند أسباب التدهور الاقتصادي. والعمل على دعم مشاريع صغيرة، يستفيد منها المواطنون، وتكون مستدامة، تضمن لهم مداخيل مستقرة.

١- دعم المنظمات المحلية التي ترعى مشاريع صغيرة منتجة تستقطب النساء خاصة.

٢- الضغط على الحكومة السورية باتجاه دعم المنطقة والتخفيف من حالة الحصار المفروضة.

٣- الضغط على تركيا بشكل جدي لتردعها عن عدوانها المستمر الذي يستهدف المنطقة.

٤- افتتاح مشاريع تشرف عليها بشكل مباشر، تساعد على تنمية اقتصاد المنطقة التي تعتبر الأكثر استقراراً مقارنة بباقي المناطق.

الوضع الاقتصادي العام في سوريا

وحدة الدراسات و البحوث

CONSULTANCY & STRATEGIC STUDIES

www.asocenter.org

info@asocenter.org

(+964) 751-4413372